



NSD-S HUB

ايار ٢٠٢٠

الهجرة وتهريب البشر والاتجار بالبشر



تم إنشاء الهاب في قيادة القوات المشتركة المتحالفة في نابولي من أجل تحسين فهم الناتو للتحديات المشتركة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط ومن أجل تحديد فرص التعاون مع شركاء متخصصين. يتم تطوير منتجات الهاب استناداً إلى معلومات مفتوحة مصدر من قبل الخبراء في المواد، الجهات الفاعلة الإقليمية، منظمات حكومية، منظمات غير حكومية، منظمات دولية، مؤسسات أكاديمية، وسائل الإعلام، والمنظمات العسكرية. لا تمثل منتجات الهاب الآراء أو المواقف الرسمية لأي مؤسسة أخرى.

ملخص

أثارت الهجرة الكثيفة وغير القانونية مخاوف كبيرة على مدى العقد الماضي ، وخاصة في أوروبا. بالرغم من انخفاض عدد المهاجرين الجدد ، لا تزال حركة الهجرة المتأتية عن مناطق البحر الأبيض المتوسط مصدر قلق لأوروبا والتحالف الأطلسي. ومع ذلك ، لم تتوصل دول الناتو إلى تفاهم جماعي بشأن انعكاساتها الأمنية على منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع (بما في ذلك شمال إفريقيا ومنطقة الساحل).

غالبًا ما يكون المهاجرين عرضة للإساءة والاستغلال من قبل المهربين خلال أو بعد رحلتهم ، وحتى الآن لا يوجد تمييز واضح بين الاتجار بالبشر وتهريب البشر بالرغم أن الجريمتين مختلفتين تمامًا خاصة حين تتضمن إساءة معاملة المهاجرين العبودية أو الاستغلال الجنسي.

وقد تبين أن مكافحة التهريب بنفس منهجية مكافحة الاتجار بالبشر لا تحد من الهجرة غير القانونية أو المخاطر المرتبطة بها.

ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الهجرة على مدى العقدين القادمين بسبب الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، سواء داخل إفريقيا أو بين إفريقيا وأوروبا. ولهذا السبب ، يجب أن ينظر واضعي السياسات في المنظورات المحلية من أجل تحديد الإجراءات المناسبة لمكافحة الاتجار والتهريب ، وتجنب اعتبارها شبيهة لإجراءات مكافحة الهجرة.

وينبغي على التحالف الأطلسي اتباع نفس النهج الحذر ؛ فقد تعززت مشاركة الناتو في الشرق الأوسط وإفريقيا ، و في ديناميكياته الاجتماعية والسياسية.

ومن المستحسن للناتو إبقاء قضايا الهجرة غير القانونية وتهريب البشر منفصلة تمامًا عن مكافحة الاتجار بالبشر أخذًا بالإعتبار الطابع المعقد لهذه البيئات الاجتماعية والثقافية و عدم ثقة البلدان الأفريقية بالتحالف.

محتويات

ملخص	3
المقدمة	5
الهجرة وتهريب البشر والاتجار بالبشر: التعاريف والمفاهيم	6
الهجرة البشرية	6
تهريب البشر	6
الاتجار بالبشر	6
المفاهيم: تهريب البشر و الاتجار بالبشر	7
"المنطقة الرمادية"	8
المنظور المحلي (الأفريقي)	8
استنتاج	9
قائمة مرجعية لتجريم الاتجار بالبشر	10
.....	10
توصيات الإتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر	11

المقدمة

لا تزال مسألة الهجرة غير القانونية بالغة الأهمية بالنسبة الى العديد من البلدان ، بما في ذلك دول التحالف الأطلسي؛ فالنمو الديموغرافي المتزايد في أفريقيا وبعض المناطق الآسيوية بالإضافة الى انعدام استقرارها السياسي، الاقتصادي والأمني يقود سكانها الى الهجرة الى أوروبا.

ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو بمعدل ١,١٪ سنويًا ليصل إلى ٨,٦ مليار بحلول عام ٢٠٣٠ و ٩,٨ بحلول عام ٢٠٥٠ مع نصف النمو الديموغرافيا متمركزون في القارة الأفريقية (١,٣ مليار بحلول عام ٢٠٥٠). وسيتركز حينها نصف سكان العالم في تسعة بلدان، خمسة منها في أفريقيا وهي : نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

يؤدي تغير المناخ (زيادة الحرارة والفيضانات والجفاف...) إلى الإضرار بالبيئة والمجتمعات وبالتالي إلى زعزعة الأمن الغذائي و توافر الموارد الطبيعية مثل المياه والحطب كما يعيق قدرة الدول والمؤسسات على الحد من الفقر وتدهور التنمية الاقتصادية.

عانت بعض البلدان من سوء الحكم على كافة المستويات ، فتدهورت أوضاعها مع انتشار الفقر والبطالة و النزاعات المسلحة العنيفة. ويقدر أن النزاعات في ١٣ دولة أفريقية قادت حوالي ٢٠ مليون من السكان الى نزوح.

رغم ذلك ، لم يتم تطوير تفاهم جماعي بين أعضاء الناتو بشأن الآثار الأمنية للهجرة على منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع (بما في ذلك شمال إفريقيا ومنطقة الساحل).

تشكل الهجرة غير القانونية عدة تهديدات ، ومنها تهريب البشر واستغلال المهاجرين حين لا تتوفر لهم قنوات الهجرة القانونية . تقييم جريمة مماثلة أمر معقد بسبب طبيعتها السرية والصعوبة في الكشف عن نوايا ودوافع الفرد في الهجرة.

وبما أنّ المهاجرين عرضة للإساءة والاستغلال أثناء رحلتهم ، غالبًا ما يتم الخلط بين مفهوم الاتجار بالبشر و مفهوم تهريب البشر ولكن هذه الجريمتين تختلف تماما ؛ فالاتجار بالبشر يتضمن اعتداءات خطيرة كالعبودية والدعارة القسرية والاستغلال الجنسي والاتجار بالأعضاء البشرية.

حاولت العديد من البلدان الحد من الهجرة غير القانونية من خلال تعزيز أنشطتها والاعتماد على منهجية مكافحة تهريب البشر لمعالجة أزمة الهجرة ولكنها فشلت في جهودها. فتبينت أهمية فهم الدوافع الجذرية للهجرة و أهمية التمييز بين هجرة البشر وتهريب البشر والاتجار بالبشر و دراسة خلفياتها التاريخية والثقافية .

المنظور المحلي إزاء كل من الهجرة غير القانونية ، وتهريب البشر ، والاتجار والأشكال التقليدية من العبودية والاستغلال البشري و وصلتها بعضها ببعض ، جوهرى لفهم أفضل ومتكامل لهذه الأزمات.

الهجرة وتهريب البشر والاتجار بالبشر: التعاريف والمفاهيم

الهجرة البشرية

المنظمة الدولية للهجرة (IOM) هي وكالة الأمم المتحدة الرائدة في المواضيع المتعلقة بالهجرة.

تُعرّف هذه منظمة الهجرة بأنها " تنقل الأشخاص بعيداً عن مكان إقامتهم ، إما خارج حدود الدولة أو داخل دولة".

المهاجر مصطلح جامع ويبدل على الفرد الذي يبتعد عن مكان إقامته بشكل مؤقت أو دائم. ويشمل المصطلح عدداً من الفئات ، مثل العمال المهاجرين ؛ سواء كانت هجرتهم داخل اطار القانون أو خارجها.

الهجرة غير القانونية تدل على هجرة خارج اطار القانون و الاتفاقيات الدولية التي تحكم الدخول أو الخروج من دولة المنشأ أو العبور أو المقصد.

تهريب البشر

إن تهريب البشر يؤمن أو ييسّر الدخول غير القانوني للأشخاص الى بلدان ليسوا فيها مواطنين أو مقيمين دائمين مقابل منفعة مالية. تهريب البشر جريمة تقوض سلامة البلدان والمجتمعات وتقضي بحياة الآلاف من المهاجرين سنوياً. تقع جريمة تهريب البشر تحت مسؤولية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والاجرام.

تعرف "المادة ٣ من بروتوكول تهريب المهاجرين" ، الداعم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، تهريب البشر بأنه:

"الحصول ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، على منفعة مالية أو مادية أخرى ، مقابل دخول مهاجر غير شرعي إلى دولة ليس فيها مواطن أو مقيماً دائماً".

وفقاً لبروتوكول تهريب المهاجرين ، تتطلب المادة ٦ من الدول تجريم تهريب المهاجرين أو تمكين المهاجرين من البقاء في بلد بشكل غير قانوني ، ومكافحة النشاطات التي تعرض المهاجرين للخطر والاعتداء والمعاملة غير الانسانية.

الاتجار بالبشر

إن الاتجار بالبشر جريمة وانتهاك خطير لحقوق الإنسان. وغلباً ما يتم استغلال الرجال والنساء والأطفال من قبل المتجرين في بلادهم أو في الخارج .

تقع جريمة الاتجار بالبشر تحت مسؤولية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والاجرام الذي يشرف على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (UNTOC) و يساعد الدول في تنفيذ البروتوكول المرتبط بها.

الاتجار بالبشر يعرف بأنه "سرقة حرية انسان من أجل منفعة مالية أو مادية أخرى".

غلباً ما يقع المهاجرون في مصيدة المتجرين ، فيجدون أنفسهم ضحايا اعتداء و تهديدات واعمال قسرية غير إنسانية.

المادة ٣ من بروتوكول باليرمو لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر يعرف الاتجار بالبشر على أنه:

" تجنيد البشر أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم ، عن طريق التهديد أو العنف أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو الاستغلال أو إساءة استخدام السلطة أو منح المدفوعات أو تلقي المدفوعات للسيطرة على انسان ، وسرقة حريته. ويشمل الاستغلال الاعتداء الجنسي ، و السخرة ، و العبودية ، و نزع الأعضاء " .

المادة ٥ من بروتوكول باليرمو يشترط "تجريم السلوك المنصوص عليه في المادة ٣ في التشريعات المحلية" مع التشديد على أهمية وجود إطار قانوني وطني متنسق من أجل الاستجابة الفعالة للاتجار.

جريمة الاتجار بالبشر ترتكب عبر حدود البلاد أو داخلها ، و احياناً بمشاركة الجماعات الاجرامية المنظمة.

الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بجريمتي تهريب البشر والاتجار بالبشر حديثة نسبياً.

المفاهيم: تهريب البشر و الاتجار بالبشر

يتم تعريف تهريب البشر على أنه خدمة لتيسير حركة الهجرة غير القانونية. تنتهي العلاقة بين المهربين والمهاجرين / النازحين عند تقديم الخدمة وإتمام المعاملات المالية.

الاتجار بالبشر جريمة ذات ديناميكيات مختلفة تماماً بسبب الإساءة البشرية. فالمهربون يسيؤون معاملة المهاجرين / النازحين مقابل عمولات مالية أو غيرها، بتعريضهم الى التهديد أو العنف أو الاختطاف أو الخداع أو الاستغلال في جميع أشكالها. و يستمر الاستغلال لفترة زمنية طويلة ، و احياناً طوال حياة الضحية. في بعض الحالات ، يتزامن الاستغلال مع حركة التهريب لسداد أجر الخدمة.

لا شك أن عمليات التهريب تولد أموال طائلة في أفريقيا وبالتالي تمول الفساد والشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة من غير الدولية.

وينشط المهربون في سياق التجارة غير القانونية المتجذرة عبر الحدود ومن خلال شبكة التهريب والاتجار بجميع أنواع البضائع (المشروعة و غير المشروعة) وتقدر أرباح تهريب البشر بنحو ٧٦٥ مليون دولار سنوياً. هذه الأعمال تمثل مصدراً للدخل لكافة الفقراء المحليين ، ولكنها تمول بطريقة ملموسة الأنشطة الإجرامية وأشكال أخرى من التجارة غير المشروعة.

هناك ميلاً للربط بين الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية في السياق الأفريقي ، إلا أن الاتجار بالبشر يعد جريمة بغض النظر عن الحدود. يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ٩٠٪ من الاتجار متركز في إفريقيا جنوب الصحراء. معظم الضحايا هم نساء وأطفال الذين يتم استغلالهم في مختلف القطاعات كالعمل الزراعي والمنزلي والبقاء والعبودية والمنظمات العسكرية (مثل الجنود الأطفال).

تشير التقديرات أن ٣,٧ مليون شخص في أفريقيا يعانون العبودية والسخرة ، حيث أرباحها السنوية تصل إلى ١٣,١ مليار دولار. غالباً المتجرين هم من أقارب الضحايا أو معارفهم.

الصلة بين المنظمات الارهابية وأنشطة التهريب والاتجار يؤدي الى تعزيز شرعية هذه المجتمعات و هيمنتها الاجتماعية والاقتصادية ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى دور شبه سياسي.

المنظمات الارهابية من أنشطة التهريب والاتجار من الناحية الاقتصادية (لكن من الصعب تقييم إلى أي درجة) كما قد تستعين بها لنقل الأسلحة والمقاتلين في جميع أنحاء الساحل والمنطقة. التهريب والاتجار تزعزع الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي.

"المنطقة الرمادية"

ينطوي تهريب البشر في إفريقيا على الهجرة غير القانونية ولكن غالباً ما تُستخدم خدمات المهربين ولو غير ضرورية ؛ في غرب إفريقيا مثلاً، تسمح الاتفاقيات الاقتصادية العبور الحر عبر الحدود لكن المهاجرين يفضلون الاعتماد على المهربين لأنهم ينظروا إلى الرحلة على أنها أقل صعوبة وأقل خطورة.

غالباً ما تتشابك المعلومات حول التهريب و الهجرة و الاتجار ، بما يفضي إلى صعوبة في تحديد طبيعة الجريمة والاطراف المذنبة.

في ليبيا ، الهجرة الكثيفة المتدفقة من منطقة الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء ادت الى انتشار أنشطة التهريب وتبعاً لذلك ، الاتجار.

تواصل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان في الإبلاغ عن الانتهاكات ونشاطات الاتجار والتهريب ، وتزعم عدة تقارير أن الميليشيات الليبية متورطة بشكل مباشر في هذه النشاطات الإجرامية.

كانت ليبيا مقصد للهجرة في الماضي ، ولكنها أصبحت اليوم أرض عبور. ولقد أدت سياساتها المتعلقة بالاحتجاز التعسفي للمهاجرين وعجز السلطات الليبية في مكافحة أمراء الحرب المحليين إلى تردي وضع المهاجرين بصورة هائلة.

يلاحظ حالات مماثلة في منطقة الساحل حيث الجهات الفاعلة غير الدولية (الجماعات العرقية المحلية ، والجماعات المسلحة ، والمنظمات الإجرامية والمنظمات المتطرفة العنيفة) متورطة في أنشطة التهريب والاتجار ، بما في ذلك التهريب والاتجار بالبشر.

المادة ١٦ من بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو تطالب الدول بحماية ومساعدة المهاجرين و مكافحة الاستغلال و أشكال العنف الأخرى المعرضين إليها على أراضيها.

المنظور المحلي (الأفريقي)

غالباً ما يختلف المنظور المحلي عن المنظور الغربي فيما يتعلق بتهريب البشر. حيث لا يُنظر إلى المهربون على أنهم يحفزون الطلب على الهجرة بل كميسرين لتلبية طلب المهاجرين على التنقل.

بالرغم من حالات سوء المعاملة في منطقة غاو (مالي) ، يحظى المهربون بدرجة أكبر من الثقة مقارنةً مع أجهزة إنفاذ القانون بحيث يُنظر إلى قوات الأمن والدفاع على أنهم فاسدون ، متورطون في السرقة والرشاوى والاعتداء والتحرش الجنسي.

أما بالنسبة للاتجار بالبشر ، فقد عانت بعض المناطق في أفريقيا من استغلال البشر ، وخاصة النساء والأطفال. (إجبار الأطفال على التسول أو العمل و الشابات على العبودية).

في نيجيريا والسنغال وتوغو ، يعتبر وضع الفتيات الفقيرات في منازل العائلات الثرية للعمل كخدمات مقابل السكن والتعليم شكلاً آخر من أشكال الاتجار بالبشر (وفقاً للقانون الدولي).

على الرغم من اعترافها بالبروتوكولات المتفق عليها دولياً بشأن الاتجار بالبشر ، لم تفلح حكومات البلدان الأفريقية في كبح الأزمة حتى الآن.

يويد الاتحاد الأفريقي المبادئ التوجيهية لـ UNTOC و TIP (قسم الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) ويدعو الدول الأعضاء الى تطوير وتنفيذ التشريعات والاستراتيجيات المتعلقة بالاتجار بالبشر بغرض اضطهاد المتجرين وحماية الأشخاص المتاجر بهم.

استنتاج

طوّرت مفاهيم تهريب البشر والاتجار بالبشر في أوائل عام ٢٠٠٠ بحيث شكلت الهجرة شاغل أمني، لكنها لم تكن قضية خلافية كما هي اليوم. تم تطوير مفهوم تهريب البشر وفقاً للنهج التقليدي لأمن الدولة ، والأولوية العليا للشرعية ولسيادة الدولة على النظام العام والموارد المالية. بينما يتركز مفهوم الاتجار بالبشر على حماية البشر ، ويعتمد بشكل أساسي على نهج الأمن البشري. ومن الصعب الفصل بين الجريمتين بحيث أن ممارسات تهريب البشر غالباً ما تتحول إلى الاتجار ، أي الاستغلال والعنف ضد المهاجرين.

لا بد من النظر الى المنظورات المحلية ، و دراسة الدوافع الجذرية للهجرة والخلفيات التاريخية والثقافية لكل من ظواهر الهجرة و التهريب والاتجار ، ومعالجة الأزمات من خلال مسؤولية وسياسات محددة و مشتركة دولياً. و يخلص إلى أن عدم التمييز بين هجرة البشر و تهريب البشر والاتجار بالبشر يؤدي حتماً الى تمكين المتجرين وزيادة الانتهاكات العنيفة وبالتالي الى عدم الاستقرار الوطني و الإقليمي.

قائمة مرجعية لتجريم الاتجار بالبشر

تحدد بروتوكول الأمم المتحدة - المادة ٣ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص العناصر التالية:

الأفعال

- استقطاب
- وسائل النقل
- النقل
- إيواء
- استقبال

الوسائل

- استخدام القوة
- التهديد باستخدام القوة
- أشكال الإكراه الأخرى
- الاختطاف
- الاحتيال
- الخداع
- إساءة استخدام السلطة
- إعطاء أو تلقي مدفوعات

الغرض

- البغاء
- أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي
- الأعمال أو الخدمات القسرية
- العبودية
- ممارسات شبيهة بالعبودية
- الاستعباد
- إزالة الأعضاء

توصيات الإتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر

النيابة والتحقيق

- وضع سياسات حول كيفية التحقيق في الاتجار بالأشخاص ومقاضاته ، وتوفير التدريب لضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة.
- إنشاء وحدات جنائية لمكافحة الاتجار و إنشاء مكاتب مدعين عامين متخصصين للتحقيق في قضايا الاتجار ومقاضاتها.
- مقاضاة المتجرين وغيرهم من المشاركين في أنشطة الاتجار ، من خلال زيادة التعاون الدولي ، مثل المساندة القانونية المتبادلة ، وتوسيع نطاق حماية الشهود للأشخاص المتاجر بهم الذين يرغبون في الشهادة ضد المتجرين.

الشراكة

- تعزيز التعاون الدولي عند التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الاتجار.
- توقيع اتفاقيات تعاون ثنائية لمكافحة الاتجار بالبشر تدعمها مذكرات التفاهم بين الدول.
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة الاتجار بالبشر من خلال تطوير واستخدام الآليات المناسبة ، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والاتفاق المتعلق بالتعاون والمساعدة القانونية المتبادلة في حماية الأطفال من الاتجار.

المصدر: إطار سياسة الهجرة لأفريقيا

